



إشكالية إصلاح مجلس الأمن الدولي وحدود حق الفيتو: المقترح الليبي نموذجاً

هدى ناجم بيشي

قسم العلوم السياسية كلية الاقتصاد قصر بن غشير / جامعة طرابلس - ليبيا

huda.beshi383@gmail.com

The Challenge of Reforming the UN Security Council and the Limits of the Veto Power: The Libyan Proposal as a Case Study

Mrs. Huda Najem Bishi

Department of Political Science, Faculty of Economics (Qasr Ben Ghashir), University of Tripoli – Libya

تاريخ الاستلام: 2026/09/01 - تاريخ المراجعة: 2026/09/02 - تاريخ القبول: 2026/09/30 - تاريخ النشر: 2026/10/06

المستخلص:

نظراً للدور الحاسم الذي يشغله مجلس الأمن في مجمل النظام الدولي وفي العلاقات الدولية، وخاصة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، ولما خوّله ميثاق الأمم المتحدة من صلاحيات حصرية، فقد صار محط أنظار العالم والدول الأعضاء. ونتيجة للتوسع والازدياد الكبير في عدد الأعضاء لمنظمة الأمم المتحدة بما لا يقاس بالحالة التي كانت سائدة إبان انعقاد مؤتمر سان فرانسيسكو، وللتطورات الهائلة التي أصابت العلاقات الدولية منذ ذلك الحين، وخاصة انتهاء الحرب الباردة بسقوط الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية، برزت ضرورة تعديل ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة المواد المتعلقة بعضوية مجلس الأمن وصلاحياته وخاصة حق (الفيتو) والذي تتمتع به خمس دول كبرى دائمة العضوية، وبالتالي ضرورة إشراك أعداد أخرى من الدول في عضويته وإعادة النظر في وظيفته وصلاحياته. ويأتي هذا البحث لوصف وتحليل حالة مجلس الأمن والنظر في المقترحات والمشاريع التي قدمت لإصلاحه وجعله أكثر استجابة للظروف العالمية المستجدة، وأكثر فعالية لمعالجة القضايا الدولية، خاصة في ظل المعارضة الشرسة من بعض الدول دائمة العضوية، لبعض مقترحات الإصلاح الراديكالي. واعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي. وخلصت الدراسة إلى أن الإصلاح الحقيقي يتطلب توافراً دولياً وانتهاج طريق انتقالي، وضرورة أن تنهض الدول الصغيرة وتشكل تكتلاً واحداً للمطالبة بالإصلاح حفاظاً على سيادتها ومصالحها المشتركة، من أجل إرساء سلام عادل وتنمية تقوم على التعاون بين الدول.

Abstract:

Given the crucial role that the Security Council plays in the international system as a whole and in international relations—particularly in the area of maintaining international peace and security—and in light of the exclusive powers granted to it by the United Nations Charter, it has become the focus of attention for the world and for Member States. As a result of the expansion and significant increase in the number of United Nations member states—a situation incomparable to that prevailing at the time of the San Francisco Conference—and due to the tremendous developments in international relations since then, particularly the end of the Cold War with the collapse of the Soviet Union and the socialist system, the need to amend the United Nations Charter has become apparent, particularly the articles relating to Security Council membership and its powers—especially the “veto” right enjoyed by the five permanent members—and, consequently, the need to include a larger number of states in its membership and to reconsider its functions and powers.

This study aims to describe and analyze the current state of the Security Council and to examine the proposals and initiatives put forward to reform it and make it more responsive

to emerging global circumstances and more effective in addressing international issues, particularly in light of the fierce opposition from some permanent members to certain radical reform proposals.

The researcher adopted a descriptive-analytical approach. The study concluded that genuine reform requires international consensus and a transitional process, and that small states must unite to form a single bloc to demand reform in order to preserve their sovereignty and common interests, with the goal of establishing a just peace and development based on cooperation among states.

المقدمة

تتجلى المعضلة الحقيقية لمجلس الأمن الدولي في الفجوة العميقة بين تركيبته القانونية الموروثة من منتصف القرن الماضي وبين الواقع الجيوسياسي المعاصر وفي هذا السياق، يرى الدكتور حسن نافعة في أطروحته حول التنظيم الدولي أن المنظومة الأممية باتت تعاني من عجز بنيوي واضح، إذ إن مجلس الأمن بصيغته الراهنة لا يزال محكوماً بتوازنات القوى التي أفرزتها الحرب العالمية

الثانية، مما أدى إلى تحويله في كثير من الأحيان من أداة لحفظ السلام العالمي إلى ساحة لتعطيل الإرادة الدولية الجماعية نتيجة الاستخدام التعسفي لحق النقض (الفيتو)، وهو ما أصاب آليات الأمن الجماعي بالشلل في مواجهة الأزمات الإنسانية الكبرى.

إن القلق المشروع من تفكك تحالف الأمم وعودة الصراع بين أقطابه كان دافعاً رئيسياً عند تأسيس المنظمة الدولية، فقد كان مؤسسو الأمم المتحدة وهو يشاهدون حجم الخراب الذي خلفته الحربان العالميتان، يخشون من أن يكون الانقسام بين القوى العظمى هو السبب المباشر لأي إخلال مستقبلي بالسلم والأمن الدوليين ولذلك شددوا خلال مؤتمر سان فرانسيسكو التأسيسي على أن التضامن التام بين الدول الكبرى هو الضمانة الوحيدة لنجاح المنظمة وفعاليتها. والواقع أن التاريخ أثبت صحة هذه المخاوف، فعلى امتداد الفترة من إنشاء المنظمة عام 1945 وحتى سقوط المعسكر الاشتراكي عام 1989 كان الخطر الأعظم الذي يهدد أمن وسلم العالم ناجماً عن عدم توافق الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي.

وتمثل الحرب الكورية عام 1950 والعدوان الثلاثي على مصر عام 1956 وأزمة الصواريخ الكوبية عام 1960 خير مثال على ذلك، وكانت حلبة الصراع الرئيسية في كل ذلك مجلس الأمن

وما يتمتع به أعضاؤه الدائمون الخمس من مزايا وخاصة حق النقض الذي قدر له بدءاً ألا يستخدم إلا في القضايا الجوهرية، والمسماة ببالغ الأهمية التي تتعلق بالأمن والسلم الدوليين.

وتأكيداً لهذا التوجه اتخذت الجمعية العامة قرارات ذات أهمية كبرى في هذا المجال خلال الدورتين الأوليتين لها دعت من خلالها "الدول الخمس الكبرى إلى أن تبذل من الجهد ما يضمن

ألا يستخدم حق النقض إلى عرقلة عمل مجلس الأمن". (المعكف، 1984، ص156).

إذا كان مجلس الأمن عكس واقع وحقائق توازن القوى في فترة إنشاء منظمة الأمم المتحدة، فإنه لم يعد كذلك بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وقبل ذلك التدفق الهائل للدول الجديدة من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، التي رفعت أعداد أعضاء المنظمة من 51 عام 1945 إلى 193 في يومنا هذا. الأمر الذي غير طبيعة المنظمة وتعزيزها بدماء جديدة وذات كفاءة. استطاعت أن تساهم وبشكل كبير في نشاطات الأمم المتحدة المختلفة ومنها بناء السلام في العالم. فهي من قدمت قوات الطوارئ الدولية وتحملت الكثير عسكرياً ومالياً من أجل استتباب الأمن والسلم الدوليين في مناطق متعددة من العالم، وهي من منعت وقوع صدامات مباشرة بين القوتين الكبيرتين. وأكثر من ذلك قدمت

قيادات ذات شأن كبير في إدارة المنظمة الدولية أمثال (يوثانت) و (بطرس غالي) و (كوفي عنان) وغيرهم كثير من رؤساء الجمعية العامة والفروع الأخرى للمنظمة.

إن هذه الدول وهي الضعيفة والفقيرة، و هي الأكثر إيماناً بأهداف ومبادئ الأمم المتحدة لما تمثله من بارقة أمل في أن تقسح لها المجال لأن تحتل مكانها اللائق تحت الشمس، و التي تشكل اليوم الأغلبية الساحقة داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتحاول أن تنهض بمسؤولياتها حسب إمكانياتها وقدراتها، مازالت محرومة من تحقيق طموحاتها في التأثير لفعال في رسم السياسات الدولية اعتماداً على أحد المبادئ الأربعة الأساسية وهو مبدأ المساواة بين جميع الأعضاء التي قامت عليها منظمة الأمم المتحدة، والمخترق أصلاً بحقيقة تمتع دولاً بعينها حق العضوية الدائمة في أهم فرع من فروع الأمم المتحدة والذي تقع عليه مسؤولية حفظ السلم والأمن الدوليين وتتمتع بامتياز حق النقض الذي يتيح لها مجتمعة أو منفردة في إفشال وإبطال أي قرار موضوعي لا توافق عليه. إلا أن هذه الاعتبارات التاريخية، على أهميتها، لم تعد تشكل مسوغاً مقنعاً للإبقاء على حق النقض بصيغته الحالية، أو مبرراً لاستمراره على الأقل بالشكل الذي هو عليه اليوم وخاصة في ظل التحولات العميقة و الجذرية التي أعادت تشكيل ملامح النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة وظهور نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب. وهو ما يفرض ضرورة حتمية لإجراء إصلاح جوهري يتلاءم مع المستجدات الدولية والبيئة الجديدة ومع الواقع الجديد وحقيقة توزيع موازين القوى والنفوذ في العالم.

1. الإشكالية:

نظراً لتعدد الحالات التي أخفق فيها مجلس الأمن في اتخاذ قرارات حاسمة كما حدث في الأزميتين السورية والليبية، نتيجة انقسام الأعضاء دائمي العضوية، أصبحت الحاجة إلى إصلاح هذه الهيئة ضرورة ملحة لمواجهة التهديدات والمخاطر التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

ومن هنا تبرز الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في التساؤلين التاليين:

أولاً: هل يمكن تحقيق إصلاح حقيقي لمجلس الأمن في ظل القيود التي تفرضها نصوص ميثاق الأمم المتحدة؟
ثانياً: وما هي أبرز المقترحات المطروحة في هذا الشأن، وما مدى واقعية المقترح الليبي القاضي بإلغاء حق النقض كآلية للإصلاح؟

2. فرضية البحث: -

يقوم هذا البحث على فرضية رئيسية مفادها أن إصلاح مجلس الأمن ممكن من الناحية القانونية في ظل نصوص الميثاق الأمم المتحدة ذاته، من خلال الآليتين المنصوص عليهما في المادتين (108 و109) المتعلقة بتعديل الميثاق، إلا أن هذا الإصلاح يصدم بعائق سياسي جوهري يتمثل في تمسك الدول الخمس دائمة العضوية بامتياز حق النقض (الفيتو).

وتنبثق عن هذه الفرضية الرئيسية الفرضيتان الفرعيتان التاليتان والتي سيتم اختبارهما بمنهجين معتمدين في البحث :

1- الفرضية الأولى (يختبرها المنهج الوصفي): أن التركيبة الحالية لمجلس الأمن لم تعد تعكس الواقع الجيوسياسي الدولي الراهن، مما يجعل المطالبة بإصلاحه ضرورة ملحة لحفظ السلم والأمن الدوليين.

2- الفرضية الثانية (يختبرها المنهج التحليلي): أن المقترحات المطروحة لإصلاح مجلس

الأمن، وعلى رأسها المقترح الليبي كحالة دراسية، تقدم معالجات واقعية لمسألتها توسيع العضوية وإعادة النظر في استخدام حق الفيتو، وقادرة على تحقيق تمثيل أكثر عدالة لدول الجنوب.

3. أهمية الدراسة: -

تتمثل أهمية البحث في المكانة المركزية والأهمية المحورية التي يحظى بها مجلس الأمن في البث في قضايا السلم والأمن الدوليين، وما يترتب على ذلك من ضرورة توسيع المشاركة في عملية صنع القرار داخله.

4. أهداف البحث:-

- 1- يهدف هذا البحث إلى عرض وتحليل المقترحات المقدمة بشأن إصلاح مجلس الأمن، وخاصة ما يتعلق بتوسيع فئة العضوية الدائمة وإعادة النظر في آلية استخدام حق (الفيتو)، وعدم حصره في الدول الخمس الكبرى، وذلك تماشياً مع التغير الكبير الذي طرأ على عضوية الجمعية العامة.
- 2- إبراز الدور الذي لعبته ليبيا من خلال تقديمها لمقترح خاص بإصلاح مجلس الأمن الدولي.

5. منهجية البحث: -

يعتمد هذا البحث على كل من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وذلك بهدف توصيف واقع مجلس الأمن كحالة دراسية وتحليل مختلف الجوانب المرتبطة به واستشراف آفاقها المستقبلية.

6. محتويات الدراسة:-

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ملخص عام ويليها مقدمة، ثم مطلب أول بعنوان: مقترحات إصلاح مجلس الأمن ، والمطلب ثاني يتناول: المقترح الليبي والنتائج والتوصيات أخيراً الخاتمة .

المحور الأول : مقترحات إصلاح مجلس الأمن :

كان لتحقيق الأسباب التي ذكرناها في المقدمة حول مسألة إعطاء حق العضوية الدائمة وامتياز حق النقض للدول الخمس الكبرى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، وخاصة فيما يتعلق بزيادة العضوية في الأمم المتحدة حيث ارتفعت من (51 إلى 113 عند التعديل). الأثر الأكبر في التعديلات التي أجريت على ميثاق منظمة الأمم المتحدة عام 1963 والتي دخلت حيز التنفيذ عام 1965 والمتعلقة بزيادة الدول غير الدائمة في مجلس الأمن من ستة إلى عشرة. وبذلك ارتفعت القوة التصويتية في المجلس من احدى عشر إلى خمسة عشر، وصار عدد الأصوات المطلوبة لاتخاذ قرار من سبعة إلى تسعة (الأمم المتحدة، 1980، ص1).

ويرى الدكتور حمد السيد أحمد بأن مجلس الأمن الدولي تحول عبر ممارسته العملية من أداة جماعية لمنع النزاعات وصون السلم العالمي، إلى آلية لحماية المصالح القومية للدول الكبرى وحلفائها الإقليميين، مما أنتج حالة من الفشل المزمن جعلت المنظمة برمتها تفقد هيبتها وقدرتها الإلزامية أمام شعوب دول الجنوب التي تدفع وحدها فاتورة هذا العجز. (أحمد، 2010، ص 45).

اليوم عدد أعضاء الأمم المتحدة هو 193 دولة وهناك فعالية ونشاط هائلان لمجلس الأمن، مما يدعو إلى ضرورة إعادة النظر في هيكلته وطريقة عمله مما يساهم في دعمه وتعزيز القدرة السياسية لعمله وجعله أكثر فعالية.

والحقيقة أن هذه الضرورة لم تكن بنت يومها بل هي ترجع إلى زمن أقدم، حيث نادت حركة عدم الانحياز ومنذ الستينيات بهذه الضرورة. وانعكس ذلك جلياً في القرار الذي اتخذته الجمعية العامة عام 1974 والذي دعا إلى إعادة النظر في ميثاق منظمة الأمم المتحدة و البحث في السبل المفضية إلى تعزيز دور المنظمة وجعلها أكثر فاعلية. ولهذا الغرض، أنشأت الجمعية العامة "اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وب تعزيز دور "المنظمة". بموجب قرار الجمعية العامة (الأمم المتحدة، 1975) ومن جهة أخرى طالب الأمناء العامون. (بطرس غالي، 1995، ص2). للمنظمة في تقاريرهم السنوية بإصلاحها، وخاصة بضرورة إقامة نظام دولي جديد. يستند إلى إصلاح الأمم المتحدة بوصفها المنظمة التي يتشكل فيها النظام الدولي الجديد. (الأمم المتحدة، 1980، ص1).

ولم تقتصر الدعوة إلى إصلاح الأمم المتحدة على الدول أو الأمراء العامين للمنظمة ذاتها بل تعدت حركة المطالبة بالاصطلاح إلى المفكرين والباحثين في الشؤون الدولية. (فوكوياما، 2006).

حيث قامت مجموعة تسمى "المحامون الدوليون للسلم والعدالة" بحملة نشطة من أجل هذا الهدف وذلك لكي يسود العدل والمساواة بين الدول الأعضاء محل الظلم والترف، وكانت الخطوة الأولى هي تقديم بيانات لإبراز مختلف عيوب النظام القانوني للأمم المتحدة بشكل تقرير عرض على الأمم المتحدة. (The Universal Message, M, 1992))
وشكل هذا التطلع المشروع بداية للاتفاق على المطالبة بتغيير الوضع القائم الذي لم يعد يستجيب لموازين القوى الجديدة. الأمر الذي اظهر ضرورة إعادة النظر ليس فقط في مسألة عضوية مجلس الأمن بل صلاحياته، وطبيعة العلاقة بين

المجلس ومنظمة الأمم المتحدة ككل.

ولعل مقترحات الفريق الرفيع المستوى. (عنان، 2005). الذي شكله الأمين العام (كوفي عنان) لدراسة المخاطر والتحديات المستتدة إلى الأسس الموضوعية وحظيت بمساندة كبيرة من قبل الدول الأعضاء وكانت الجمعية العامة قررت تكثيف نشاطاتها "لإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن بجميع جوانبه". (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2000). وعبر هذا القرار عن آراء الأغلبية في الجمعية العامة التي تصبو إلى إجراءات جذرية ولكنها توافقية في مجلس الأمن ليس فقط لجعله أكثر تمثيلاً للخريطة الجغرافية العالمية حسب، بل وضعه في الموضوع الصحيح من حيث أدائه وأسلوب عمله على اتخاذ القرارات وجعلها أكثر فاعلية وشفافية. وفي ضوء هذه الرغبات الصعبة والمعقدة، قدم الفريق رفيع المستوى نوعين من المقترحات. (الأمم المتحدة، 2004).

تعتمد أساساً معينة لكل منهما، وقد عبرت اللجنة عن اعتقادها، إن إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن يفي بالمبادئ التالية:

- أ - ينبغي تنفيذاً للمادة (23) من ميثاق الأمم المتحدة أن يترتب على هذا الإصلاح أن يشارك في اتخاذ القرار من يقدمون أكبر المساهمات في الأمم المتحدة، مالياً وعسكرياً ودبلوماسياً وخصوصاً من حيث المساهمات في الميزانيات المقررة للأمم المتحدة، والمشاركة في عمليات السلام الصادر بها تكليف، والمساهمات والأنشطة التطوعية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجالي الأمن والتنمية، والأنشطة الدبلوماسية المتعلقة بها دعماً لأهداف الأمم المتحدة وولاياتها. وينبغي فيما يتعلق بالبلدان المتقدمة النمو أن يكون من بين المعايير المهمة للمساهمة بلوغ المستوى المتفق عليه دولياً الذي يجب أن يبلغه المساهم في المساعدة الرسمية وهو 0.7 في المائة من الناتج الوطني الإجمالي أو إحرار تقدم كبير صوب بلوغ هذا المستوى.
- ب - أن يؤدي إلى مشاركة البلدان الأكثر تمثيلاً للقاعدة الأوسع من الأعضاء وخاصة من العالم النامي في عملية اتخاذ القرار.
- ج - ألا يؤدي إلى إضعاف فاعلية مجلس الأمن.
- د - أن يزيد من الطابع الديمقراطي للمجلس وأن يجعله أكثر خضوعاً للمساءلة.

إشكالية إصلاح مجلس الأمن الدولي وحدود حق الفيتو: المقترح الليبي نموذجاً

وعبر الفريق الرفيع المستوى عن اعتقاده أن توسيع مجلس الأمن الذي أصبح ضرورياً يجب أن يلبي المطالب أعلاه. ثم اقترح نموذجين محددين يأمل من خلالهما قبول أعضائهما أحدهما والوصول نموذج (أ)

إلى حل لمشكلة العضوية في مجلس الأمن.

أفريقيا وآسيا ومنطقة المحيط الهادي وأوروبا والأمريكتين. فالنموذج (أ) يقضي بإنشاء ستة مقاعد دائمة جديدة ليس لها حق النقض، وثلاثة مقاعد دائمة جديدة لمدة سنتين، مع تقسيم تلك المقاعد على المناطق الإقليمية الرئيسية كما يلي:

المنطقة الإقليمية	عدد الدول	المقاعد الدائمة المستمرة	المقاعد الدائمة الجديدة المقترحة	المقاعد الجديدة المقترحة لمدة سنتين (غير قابلة للتجديد)	المجموع
أفريقيا	53	0	2	4	6
آسيا ومنطقة المحيط الهادي	56	1	2	3	6
أوروبا	47	3	1	2	6
الأمريكتان	35	1	1	4	6
مجاميع النموذج أ	191	5	6	13	24

أما النموذج (ب) فلا ينص على إيجاد مقاعد دائمة جديدة ولكن بإنشاء فئة جديدة من ثماني مقاعد قابلة لتجديد مدتها 4 سنوات ومقعد جديد غير دائم مدته سنتان "وغير قابل للتجديد" مع تقسيم هذه المقاعد على المناطق الإقليمية الرئيسية كما يلي:

نموذج (ب)

المنطقة الإقليمية	عدد الدول	المقاعد الدائمة المستمرة	المقاعد الدائمة الجديدة المقترحة	المقاعد الجديدة المقترحة لمدة سنتين (غير قابلة للتجديد)	المجموع
أفريقيا	53	0	2	4	6
آسيا ومنطقة المحيط الهادي	56	1	2	3	6
أوروبا	47	3	2	3	6
الأمريكتان	35	1	2	3	6
مجاميع النموذج ب	191	5	8	11	24

(الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2004)

ورأى الفريق من أجل انتخاب أي عضو دائم لمجلس الأمن سواء حسب النموذج (أ) أو (ب)، أن تأخذ الجمعية العامة بالاعتبار "الدولة" الأكثر أسهاماً من الناحية المالية في الميزانية العادية داخل منطقتها الإقليمية، أو تقديمها للتبرعات أو

إسهاماً بقوات في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام ولا يقترح الفريق أي "توسيع لحق النقض، كمؤسسة" يتسم في جملته بطابع غير مناسب للعصر الراهن ولا يلاءم المؤسسة في عصر يزداد فيه الأخذ "بالديمقراطية، (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2004).

وطالب الفريق باقتصار استخدام حق النقض "على المسائل التي تكون فيها المصالح الحيوية عرضة لخطر حقيقي" كما طالب الفريق الرفيع المستوى، من الأعضاء الدائمين "بصفتهم الفردية، أن يتعهدوا بالامتناع عن استعمال حق النقض في حالات الإبادة الجماعية وانتهاكات حقوق الإنسان الواسعة النطاق، ولا يوصي الفريق، بأن يشمل أي اقتراح للإصلاح توسيع حق النقض.

ولمزيد من الشفافية في العملية التصويتية يقترح الفريق ما أسماه بـ "التصويت الإرشادي" وهو يقوم على أساس دعوة أعضاء مجلس الأمن "إلى أبداء المواقف علناً بشأن إجراء مقترح" وحسب الفريق فإن التصويت بـ "لا" في هذه المرحلة لا يعني استخدام حق الفيتو كما أنه لن يكون للعدد النهائي للأصوات أية قوة قانونية. وبعد ذلك يصار إلي التصويت الرسمي وفق الإجراءات الحالية للمجلس.

وكان كوفي عنان، قد دعي في تقريره إلى الجمعية العامة أن تنتظر كل الدول في هذين النموذجين وأن تصل إلى خيار بشأن هذه المعضلة قبل سبتمبر 2005 موعد قمة الأمم المتحدة لمناسبة مرور 60 عاماً على إنشائها. (عنان، 2005).

إلى جانب مقترحات الفريق رفيع المستوى، وجدت مقترحات أخرى نصيبها من التداول، منها ما يقوم على استخدام "قاعدة لتعاقب العضوية (كالترتيب الأبجدي مثلاً) لتحديد قائمة الدول القليلة العدد (ثلاث أو أربع دول على أكثر تقدير) التي لها عضوية في المجلس باعتبارها ممثلة إقليمياً يتعاقب عليه شاغلون من دون أن يكون لصاحبه حق النقض. (نافعة، 1995، ص 311). وأيضاً هناك حاجة إلى صنف آخر من العضوية، ويكون أساسه معيار النموذج المنشود لدور الأمم المتحدة.

ونعني بذلك أن يكون الاختيار على مدى التزام الدولة بخدمة قضايا المجتمع الدولي، وحجم انجازها في هذا الحقل، ويراد أن يكون مقعدان لهذا النوع من الدول: مقعد "للشمال وآخر للجنوب" وهو صنف جديد يمكن أن يقوم على مبدأ ولاية العضوية، وهو ما يقضي بأن تبقى الدول في المجلس لمدة أطول من السنتين المحددة الآن لعضويته، وتقوم الجمعية العامة بانتخاب تلك الدول بصرف النظر عن حجمها أو قدراتها أو انتمائها الإقليمي، أما المعيار الوحيد الذي سيؤخذ به هنا فهو الانتماء إلى "الجنوب" أو "الشمال". (نافعة، 1995، ص 312).

إلى جانب هذه المقترحات هناك مقترح بتحويل مجلس الأمن إلى مجلس تنفيذي للأمم المتحدة يتمتع بالصلاحيات والسلطات اللازمة لتمكينه من اتخاذ القرارات التنفيذية في كافة المجالات "الدبلوماسية الوقائية" أو "صنع" أو "حفظ" أو "بناء" السلام والسلام.

وهو ما يعني أن تكون له نفس الصلاحيات ليس فقط في مجال قمع العدوان وإنما أيضاً في مجالات حماية البيئة ومعالجة الفقر وحماية حقوق الإنسان.. الخ (نافعة، 1995). على أن يشكل هذا المجلس من 25-30 مقعداً، وأن تشغل دول دائمة العضوية نصف مقاعد هذا المجلس يتم تحديدها على أساس مجموعة من المعايير تأخذ في اعتبارها مجمل عناصر القوة الشاملة،

عسكرية من واقتصادية، و ديمغرافية. الخ وتضمن تمثيلاً متوازناً للمجتمع الدولي بأقاليمه الجغرافية والثقافية وحضاراته الرئيسية، أما الصنف الآخر فتشغله دول غير دائمة العضوية يتم انتخابها دورياً من جانب الجمعية العامة وفقاً لنفس النظام المعمول به حالياً في شغل مقاعد العضوية غير الدائمة للمجلس.

وبناء على كل هذه المعطيات تم اقتراح أن يتشكل من خلال المجلس التنفيذي أربع لجان أو مجالس نوعية: "مجلس امن" تكون مهمته متابعة وإدارة المسائل المتعلقة بتسوية المنازعات الدولية وحلها ومجلس

إشكالية إصلاح مجلس الأمن الدولي وحدود حق الفيتو: المقترح الليبي نموذجاً

لشؤون التنمية المستدامة" يقوم على متابعة وإدارة المسائل المتعلقة بالبيئة والتنمية والمعونة الفنية، ومجلس لشؤون حقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية". (نافعة، 1995).

وفي هذا الصدد تم الحديث عن أربع دول كبرى مرشحة لشغل مقعد دائم في مجلس الأمن وهي ألمانيا والبرازيل والهند واليابان. غير أن ترشيح الهند يثير قلق جارتها ومنافستها باكستان فيما قد لا تنتظر الصين بعين الرضي إلى ترشيح اليابان، أما إيطاليا فقد أعلنت صراحة معارضتها لترشيح ألمانيا. (الشرق الأوسط، 2004). وتعارض المكسيك طلب البرازيل. (DW-World، 2004)

ومن جهة أخرى يرغب البعض أيضاً في إعطاء مقعد دائم لقارة إفريقيا، (الشرق الأوسط، 2004). وتلح اليابان منذ مدة غير قصيرة على الحصول على مقعد دائم متذرعة بحجم اقتصادها، الثاني عالمياً، ومساهمتها المالية في الأمم المتحدة التي تأتي في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة. في حين تستند ألمانيا إلى مبررات مشابهة متذرعة أيضاً بوزنها الاقتصادي وحجم مساهماتها، فيما تبرر الهند والبرازيل مطالبتهما بأكبر حجمهما ووزنهما الديموغرافي والإقليمي. (DW، 2004)

وبنص مشروع الدول الأربع أعلاه على توسيع مجلس الأمن من 15 عضواً كما هو حالياً إلى 25 عضواً مع إضافة ستة أعضاء دائمين لا يتمتعون بحق النقض، اثنان منهم لإفريقيا وأربعة أعضاء غير دائمي العضوية. غير أن الأفارقة لا يرون في هذا المشروع توزيعاً عادلاً للقوى، فأوروبا لها حالياً عضوان دائمان في مجلس الأمن (بريطانيا وفرنسا) فما الحاجة إلى عضو جديد. (ألمانيا)، (DW-World، 2004) وكان الاتحاد الإفريقي تقدم بمشروعه لتوسيع مجلس الأمن وبنص على رفع عدد أعضاء مجلس الأمن الدولي إلى 26 عضواً مع ستة مقاعد دائمة العضوية يتمتع كل منها بحق الفيتو. اثنان منها

لإفريقيا، وخمسة مقاعد غير دائمة اثنان منها أيضاً لأفريقيا.

وقد تقدمت كل من إيطاليا والمكسيك باقتراحات تكاد تكون قريبة من مشروع الأربعة

(ألمانيا، الهند، البرازيل، واليابان). كما سبق أيضاً لليمن أن اقترحت بأن يكون للدول العربية في آسيا والآخر من قبل الدول العربية في إفريقيا. (المعكف، 1984).

إن أهم الاجتماعات التي عقدت لإصلاح الأمم المتحدة كان خلال "القمة العالمية عام 2005 لمناسبة مرور 60 عام على إنشائها، غير أنها انتهت إلى ما يشبه البيان الصحفي ؟ فقد كانت "الوثيقة الختامية" للقمة متواضعة، وكان القصد منها لإحياء بأنها لم تقبل.

في حين كانت في الحقيقة تعبر عن إحباط آمال دول العالم الصغيرة و الفقيرة على صخرة الرفض لمطالبها من قبل الدول الكبرى، التي لا تستجيب بما يتفق ومصلحتها بحيث ذهب الأمر بالولايات المتحدة الأمريكية للإعلان عن أنها ليست ملزمة بما جاء في الوثيقة الختامية من التزامات غير مرغوب بها. (عرفة، 2009). وكذلك المطالب الذي قدمته هذه الدول إلى القمة العالمية تضمن توسيع العضوية في مجلس الأمن من 15 إلى 25 عضواً مع زيادة أعضاء الدول دائمة العضوية التي لها امتياز حق النقض. والسماح للجمعية العامة لأن تلعب دوراً أكثر فاعلية وحيوية في القرارات العالمية وإلزام الدول المتقدمة بجدول زمني للقضاء على الفقر خصوصاً في إفريقيا.

انتهت القمة بتقديم الوعود الوردية للقضاء على الفقر، وعدم الاتفاق على مقترح معين من بين مقترحات الإصلاح، وبالتالي تأجيل النظر في موضوع توسيع مجلس الأمن. (عرفة، 2009). في ضوء هذا الإخفاق تنادت العديد من الدول لتقديم مقترحات جديدة عليها تجد الاستحسان والقبول.

قدمت كل من سويسرا والأردن وكوستاريكا وليختنشتاين في 2006/3/20 مشروع قرار أمام الجمعية العامة بهدف إدخال إصلاحات على مجلس الأمن وقد أوضحت هذه الدول في الرسالة التي وجهتها للدول الأعضاء مع مشروع القرار، بأن

الاهتمام منذ بداية الحديث عن إصلاح مجلس الأمن قد انصب على شروط العضوية ولم يتم الاهتمام بالشكل الكافي بطريقة عمل المجلس.

وعليه فالمشروع يهدف إلى إخراج عملية إصلاح مجلس الأمن من المأزق الذي آلت إليه وإلقاء الضوء على كيفية تحسين طريقة عمل مجلس الأمن الدولي وإضفاء مزيد من الشفافية على نشاطاته.

أهم ما يطالب به مشروع القرار: ضرورة تقديم مجلس الأمن حسابات للجمعية العامة من خلال مناقشة غير رسمية أمام الجمعية العامة للتقرير السنوي للمجلس. ويطالب أيضاً بضرورة تقديم مجلس الأمن لتقارير دورية فيما يتعلق بعمليات محددة تهم كافة دول الأعضاء، مثل الانتهاء من عمليات حفظ السلام أو الشروع في عملية فرض سلام بالقوة.

ودعا المشروع إلى ضرورة تعزيز عمليات التشاور بين مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة والمجلس والاقتصادي والاجتماعي لمنظمة الأمم المتحدة. كما طالب بضرورة توسيع نطاق التشاور لكي يشمل حتى الدول الغير الأعضاء في المجلس. وفي حال تعلق قرار مجلس الأمن بإجراءات تطالب دول الأعضاء بتطبيقها، يطالب المشروع أخذ رأي الدول الأعضاء بعين الاعتبار. وأكد المشروع أيضاً على ضرورة تعزيز الشفافية في عمل المجلس وذلك بإشراك أكبر قدر ممكن من الدول حتى غير الأعضاء في عمل لجانه الفرعية. ولتفادي أن تؤدي العقوبات المفروضة من قبل مجلس الأمن إلى تأثيرات

عكسية، ولتفادي التجاوزات التي تمت من خلال اتهامات خاطئة إنشاء حملة محاربة الإرهاب، يطالب المشروع بضرورة إقامة حوار دائم ومتواصل بين تلك الدول واللجنة المشرفة على العقوبات.

وفي حالة تعلق الأمر بقوائم أسماء أشخاص أو مؤسسات خاضعين للعقوبات، يطالب المشروع بضرورة تحديد إجراءات مراجعة دورية للسماح بالاستماع لمن يعتبر أن إدراج اسمه كان بحكم الخطأ.

إذا كانت قوة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن تكمن في حق استعمال الفيتو لمعارضة أية قرارات بشكل مطلق، فإن مشروع الدول الأربعة يهدف إلى الحد من استعمال هذا الحق وذلك بإرغام الدولة الحاصلة عليه على تقديم تعليل كتابي للجمعية في غضون خمسة أيام من استعمال هذا الحق لوقف قرار أو إجراء. وترغب الدول صاحبة المشروع في إرغام الدول الحاصلة على حق النقض على عدم استخدامها له في قضايا لها علاقة بالإبادة الجماعية أو جرائم ضد الإنسانية أو انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي.

يأتي هذا القرار في وقت يمر فيه مشروع إصلاح مجلس الأمن بجمود بعد تصلب المواقف بخصوص توسيع العضوية داخل المجلس و كيفية توزيع المقاعد الجديدة على المجموعات الجغرافية والصلاحيات التي تمنح للدول الجديدة العضوية.

ولحساسية الأفكار الواردة في المشروع، سارعت الدول المقدمة له إلى اعتبار أن مجلس الأمن سيد في اختيار طريقة عمله معتبرة أن الأفكار الواردة في المشروع موجهة إلى الدول الأعضاء في مجلس الأمن لكي تنتظر فيها وتقدم تقريراً بشأنها للجمعية العامة "على مجلس الأمن أن يصلح نفسه من الداخل (Swissinfo.ch, 2021). بمعنى إننا ليس بحاجة لمن يعلمنا كيف نعمل !!!! انه نوع من التوبيخ للدول مقدمة المقترح. وان تلزم حدودها .

المحور الثاني : المقترح الليبي والمقترحات اللاحقة عليه :

طرحت ليبيا مقترحاً للمطالبة بالإصلاح، وأكدت فيه على أطروحة ذات أهمية كبرى وحقيقية إن إصلاح الأمم

المتحدة، وفي الأساس مجلس الأمن، لا يمكن بالتوجه نحو زيادة المقاعد .

ويعد المقترح الليبي من أكثر المقترحات راديكالية في مسألة إصلاح المنظمة، وقد عبر عنه الرئيس الأسبق معمر القذافي بشكل مفصل في كلمته أمام الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة .

(القذافي، 2009) . قائلًا بأنه لا يمكن الإصلاح لمجلس الأمن "بالتوجه نحو زيادة المقاعد واعتبره حلاً غير موفقاً بل

يزيد الطين بلة" وأن عملية زيادة المقاعد ليس لها من أهمية في عملية الإصلاح لأنها ليست أكثر من إضافة دول كبرى إلى الدول الكبرى الأولى، التي نعاني منها، وترجح كفة الدول الكبرى أكثر وأكثر، (UN News.2009). وبما أن القراءة الدقيقة لواقع الحال تؤكد ما ذهب إليه المقترح الليبي، ذلك أن زيادة المقاعد بهذه الطريقة سيؤدي إلى:

- 1- زيادة الغبن والجور .
 - 2- زيادة حدة التوتر عالمياً.
 - 3- زيادة التنافس على مقاعد مجلس الأمن.
- وهذا ما لمسناه من خلال عرض وتحليل مقترحات التعديل السابقة. ذلك أن كل دولة تجد في نفسها القدرة والإمكانية لاحتلال مقعد في مجلس الأمن حتى يصل "عدده بعدد الجمعية العامة وهذا غير عملي. (UN News.2009).

أن ليبيا طرحت مشروعها على أساس " قفل باب عضوية الدول، وقفل باب زيادة المقاعد في مجلس الأمن" ويصار إلى تحويل المجلس من عضوية الدول إلى " عضوية الاتحادات". الأمر الذي يساعد على "تحقيق الديمقراطية بالمساواة بين الأعضاء" والأهم من كل ذلك اقتراح "نقل صلاحيات الأمن إلى الجمعية العامة. ويصبح مجلس الأمن أداة تنفيذ قرارات الجمعية" وبذلك تغدو الجمعية العامة الممثلة لكل دول العالم تقريباً هي مركز القرارات الهامة التي تمس مصالح الشعوب وخاصة الصغيرة و الفقيرة منها.

وتقدمت ليبيا بمقترح عملي لتمثيل الفئات في مجلس الأمن في تركيبته الجديدة المقترحة و على النحو التالي :

مقعد دائم لكل من الاتحادات التالية :

- 1- الاتحاد الأوروبي الذي يمثل 27 دولة .
- 2- الاتحاد الإفريقي الذي يمثل 53 دولة.
- 3- اتحاد أمريكا اللاتينية.
- 4- الاتحاد الروسي .
- 5- الاتحاد الأمريكي (الولايات المتحدة الأمريكية)
- 6- السارك إذا قام، أو هو في طريقه أن يقوم .
- 7- جامعة الدول العربية التي تمثل 22 دولة .
- 8- منظمة المؤتمر الإسلامي ويضم 57 دولة .
- 9- حركة عدم الانحياز وتضم 120 دولة.

إضافة إلى إمكانية قيام مجموعة المائة من الدول الصغيرة Foss Forum Of Small States وإذا ما وجدت دول خارج هذه الاتحادات. يمكن أن يخصص مقعد دائم تداوله هذه الدول بالتناوب كل ستة أشهر أو كل سنة. وأخيراً تقترح الورقة الليبية "هذه المقاعد كلها"، أما أن يكون لها الفيتو، أو لا يكون لها الفيتو إطلاقاً .

وفي هذا الصدد يرى الباحث أن مجلس الأمن يعاني من أزمة مشروعية حادة ناجمة عن غياب العدالة التوزيعية و التمثيل الإقليمي المتوازن، فالقارة الأفريقية التي تستحوذ على النسبة الأكبر من قرارات المجلس وتدخلاته، لا تزال محرومة من مقعد دائم يضمن لها صياغة القرار الدولي، مما يفقد المجلس فاعليته الأخلاقية والسياسية، "إن غياب التوزيع العادل لدوائر القرار الدولي ينتج بالضرورة أزمة مشروعية حادة تمس جوهر فاعلية المنظومة الأممية" (بالخير والمسلائي، 2024، ص.93).

عبر المقترح الليبي عن كل تلك الآمال والطموحات التي تجيش في صدور أبناء عالم الدول الصغيرة و الفقيرة. وجاءت صياغاتها، مختزلة كل تلك المقترحات التي سبقته بل وتجاوزته نحو خلق توازن حقيقي لمصالح دول العالم أجمع، غنيها و فقيرها، وتحقيق أهداف ومبادئ الأمم المتحدة التي جاءت في ديباجة الميثاق وفي المواد الأولى من نصوصه، وخاصة التأكيد على مبدأ المساواة بين الدول وعدم التدخل بالشؤون الداخلية من قبل بعضها البعض. وخاصة وإن مطلب الإصلاح تنادي به ليس الدول الصغيرة فقط بل والدول الكبرى أيضا.

ويشير الدكتور عناد فواز الكبيسي في أدبياته السياسية لهذه المعضلة من زاوية صراع القوى، أن مسألة إصلاح الأمم المتحدة ليست مجرد إجراء قانوني لتعديل نصوص الميثاق، بل هي في جوهرها صراع إرادات سياسية محتدم بين قوى الجنوب العالمي الصاعدة التي تطالب بدمقرطة العلاقات الدولية، وبين القوى التقليدية التي تتمسك باحتكار القرار الدولي ومكتسباتها التاريخية. أن أي تغيير حقيقي في هيكل المجلس يظل رهنا بمدى قدرة التكتلات الإقليمية مثل (الاتحاد الأفريقي او المجموعات العربية والآسيوية) على تشكيل جبهة ضغط موحدة لانتزاع حقوقها في التمثيل الدائم .(الكبيسي، د، ت). "أن بقاء هذا الاحتكار البنيوي لصناعة القرار يهشم الأقاليم النامية كالوطن العربي عن صياغة القرارات الأمنية الملزمة". (أبوطل، 2025، ص.45).

ولو صحت نية الدول الكبرى في مسألة الإصلاح، وهذا هو موضع الشك الكبير لا غنت المقترحات الليبية عن كل المقترحات والمشاريع السابقة عليه سواء فيما يخص البنية الداخلية لمجلس الأمن (مشروع الأربعة) أو لجهة صلاحياته وطريقة عمله (المشروع السويسري).

وقد لامس الرئيس الفرنسي السابق (ساركوزي) ضرورة التغيير في هيكلة الأمم المتحدة ، عندما قال في كلمته أمام الجمعية العمومية (سبتمبر 2009) أن "الأزمة تجربنا على التحلي بالشجاعة "معتبراً أنه في السياسة والاقتصاد تبرز ضرورة (بلورة إدارة عالمية جديدة " داعيا إلى توسيع دائرة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. وأضاف الرئيس الفرنسي "من غير المقبول ألا يكون للقارة الأفريقية عضو دائم في مجلس الأمن وإن يتم استبعاد قارة أمريكا الجنوبية" وطالب (ساركوزي) بضرورة توافق الدول وقبل نهاية عام 2009 على إصلاح مؤقت للأمم المتحدة، وأكد أن " هذا مرتبط بشرعية الأمم المتحدة وقدرتها على التحرك في حقبة يحتاج فيها العالم إلى استنفار المجتمع الدولي برمته لمواجهة تحديات غير مسبوقة".." (نافعة، 2009، ص.142).

وفعلا قدمت فرنسا مشروعاً لإصلاح مجلس الأمن 2013 يركز على ضبط اللجوء إلى حق النقض عبر تعهد الدول ذات العضوية الدائمة طوعاً وجماعياً بعدم اللجوء إلى حق النقض في حالة الجرائم الواسعة النطاق. (أخبار الأمم المتحدة، 2009). ولإثبات مصداقية الدعوة هذه تنازل الرئيس، فرانسوا أولاند، باسم بلاده، ومن طرف واحد، عن استعمال حق النقض ضد أي مشروع قرار ذي مصداقية يرمي إلى وقف ارتكاب الجرائم الواسعة النطاق.

وفي عام 2015 تقدمت فرنسا بمشروع قرار إلى مجلس الأمن، يحد من استخدام حق النقض للدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، غير أن روسيا استخدمت الفيتو ضده. (مونت كارلو، 2020).

وفي شهر ديسمبر 2020 دعا الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيرش، إلى إصلاح أساليب العمل في مجلس الأمن الدولي، بما يمنح الدول النامية صوتاً أقوى في صنع القرار العالمي وطالب بحل لحالة "عدم المساواة في أسس العلاقات الدولية، بهدف" إنشاء عالم أكثر عدلاً يمكنه حل المشكلات المشتركة. (غوتيرش، 2020).

الخاتمة

خلصت هذه الدراسة من خلال استعراض المبادرات المتعلقة بتعديل العضوية في مجلس الأمن وكذلك صلاحياته، إلى أن الغاية من ذلك هي جعله أكثر حيوية ونشاطاً وأكثر قدرة على القيام بمهامه بعزم سياسي وشفافية عالية...
أن هناك مجموعة من العوامل الموضوعية التي تدفع نحو الإصلاح، يأتي في مقدمتها تحقيق مبادئ الأمم المتحدة في المساواة بين جميع أعضاء المنظمة، والاتجاه نحو العالمية في السياسة الدولية وظهور و تنامي دور المنظمات الغير الحكومية وتأثيرها في توجيه الرأي العام العالمي، والاستراتيجيات العالمية، وزيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول، سواء المتقدمة منها أو النامية، وإن تفاوتت درجاته.
بالإضافة إلى بروز تحديات أكثر خطورة وحيوية كالإرهاب، مما يتطلب مقاربة جديدة من قبل المنظمة الدولية الأكثر شمولية (منظمة الأمم المتحدة- تقتضي إدخال تغييرات جوهرية على شكل العضوية فيها، لا سيما مجلس الأمن وطبيعة صلاحياته.
و يرى الباحث أن مسألة إصلاح الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، ليس بالأمر اليسير، لأنه يقوض مكانة وامتيازات القوى الكبرى ويقضي على هيمنتها على المنظمة الدولية .
و فعلا فقد باءت جميع مشاريع الإصلاح حتى الآن بالفشل، خاصة في ظل سياسة الولايات المتحدة الأمريكية التي حولت المنظمة ومنذ سقوط الاتحاد السوفيتي أداة طيعة في يدها، رغم تزايد الشكاوي من ازدواجية المعايير و التسلط وغياب التمثيل الحقيقي في مجلس الأمن.
وعليه، يشير الخبراء إلى ضرورة انتهاز مسار انتقالي مرحلي، ريثما تنهأ الطرف المناسب لتحقيق الإصلاح المنشود.

أولاً: النتائج :

1. إن مجلس الأمن بشكله الحالي لم يعكس الواقع الدولي الجديد، فتركيبته القديمة أصبحت غير مجدية بعد زيادة عدد أعضائه في الأمم المتحدة .
2. يرى الباحث أن زيادة عدد القوى التي لها حق الفيتو لن يحسن من فعالية مجلس الأمن ، بل تزيد الطين بلة ، حيث أن الهدف من استخدام هذا الحق هو رفض أي قرار يتعارض مع مصالح الدول الدائمة العضوية ولا يستخدم لصالح الأمن والسلم الدوليين .
3. أن إصلاح مجلس الأمن ليس بالأمر الهين والسبب انه يقوض مكانة ومصالح القوى الكبرى حيث حولت الولايات المتحدة الأمريكية المنظمة منذ سقوط الاتحاد السوفيتي إلى أداة طيعة في يدها رغم الشكاوي من المعايير المزدوجة وغياب التمثيل الحقيقي .
4. إن المقترحات المطروحة حالياً سواء بتوسيع العضوية الدائمة أو غير الدائمة لن تعالج جوهر الخلل ما لم تقترن بضوابط قانونية لاستخدام (الفيتو) .

ثانياً: التوصيات :

1. ضرورة انتهاز طريق انتقالي للإصلاح يبدأ بتوسيع العضوية غير الدائمة وزيادة تمثيل الدول النامية والأفريقية، ريثما تنهأ الظروف المناهبة للإصلاح الجوهري .
2. الدعوة إلى وضع ميثاق شرف أو اتفاق ضمني بين الدول ا لخمس دائمة العضوية للامتناع عن استخدام الفيتو في حالات الإبادة الجماعية وجرائم الحرب .

3. على الدول الصغيرة والفقيرة، بما فيها مجموعة المائة دولة، أن تنهض وتشكل تكتلاً تكتل تفاوضياً موحداً للضغط على سيادتها ومصالحها المشتركة في مواجهة هيمنة الدول الكبرى.
4. إعادة النظر في المواد (108 و 109) من ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بتعديل الميثاق لتسهيل عملية الإصلاح بعيداً عن فيتو الدول الدائمة.
- إن إصلاح مجلس الأمن لم يعد ترفاً فكرياً، بل ضرورة حان موعدها لتحقيق نظام دولي أكثر عدالة و توازناً يقوم على التعاون و التعاضد بين الدول لا على منطق القوة.

المراجع :

الكتب :

1. أحمد، أحمد سيد. مجلس الأمن: فشل مزمن وإصلاح ممكن، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، الطبعة ، الأولى (2010)
2. نافعة، حسن، الأمم المتحدة في نصف قرن - دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، الطبعة الأولى (1995).
3. الكبيسي، عناد، محور صراع الإرادات والعدالة الإقليمية (الجنوب العالمي وإفريقيا) 2025.

الأطروحات :

1. أبو طبل، صلاح المبروك. (2025). المتغيرات السياسية في النظام الدولي وانعكاساته على الوطن العربي (أطروحة دكتوراه مجازة، قسم الدراسات الإقليمية و الدولية، بإشراف أ.د. عناد فواز الكبيسي) مدرسة الدراسات الإستراتيجية والدولية، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا ،طرابلس، ليبيا.

المجلات العلمية المحكمة:

1. بالخير، محمد ، والمسلاتي، أحمد، (2024). نحو إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة: ضرورته: وأبعاده الجيوسياسية. مجلة الدراسات الإستراتيجية و الدولية. 89-104.

الوثائق الدولية :

1. ميثاق الأمم المتحدة، 1945 .
2. المقترح الليبي ، الوثيقة (A/AC.182/L.99(1998)).

الوثائق الرسمية :

1. تقرير الأمين العام عن المنظمة المقدم إلى الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة /الوثيقة (A/30/1) (نيويورك، ص1.
2. بطرس غالي، أجنحة للسلام. نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، ط2، 1995 .
3. خطاب كوفي عنان، في الجمعية العامة للأمم المتحدة، الوثيقة (A/59/565).
4. الجمعية العامة للأمم المتحدة. (8، 2000 سبتمبر). قرار الجمعية العامة 2: 55/ : إعلان الأمم المتحدة للألفية.
5. الجمعية العامة للأمم المتحدة. (15، 1975 ديسمبر). القرار 3499 (د.30). الأمم المتحدة. رقم 3499 (د - 30) المؤرخ في 12/15. 1975.
6. مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. (n.d). قائمة استخدام حق النقض (الفيتو) ضد قرارات مجلس الأمن.
7. غوتيرش، أ. (2017). خطاب الأمين العام أمام الجمعية العامة.
8. الجمعية العامة للأمم المتحدة. (17 ديسمبر 1963). القرار 1991 (د-18) بخصوص تعديل مواد الميثاق 23 و 27 و 61 من الميثاق. الأمم المتحدة.

9. قرار الجمعية العامة باعتماد تعديل المادة (109) من الميثاق.
10. عنان، ك. (2006). الاستثمار في الأمم المتحدة من أجل منظمة أقوى (الوثيقة A/60/692). الأمم المتحدة.

المقالات :

1. المعكف، محمد، حق الفيتو، مجلة الثقافة العربية، اللجنة الإدارية للإعلام الثوري بالجمهورية الليبية، العدد السادس، طرابلس، 1984.
2. ملف إصلاح مجلس الأمن، صحيفة الشرق الأوسط العدد 9437 لندن، سبتمبر 2004.

المواقع الإلكترونية :

1. الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة .
الرابط: un.org
2. مكتبة حقوق الإنسان بجامعة مينيسوتا، نصوص تعديل مواد الميثاق.
الرابط: www.umn.edu
3. مركز أنباء الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام حول إصلاح المنظمة .
الرابط: news.un.org
4. موقع المحامون الليبيون الدوليون للسلم والعدالة، رسالة المحامون حول إصلاح مجلس الأمن
الرابط: libanjustice.org
5. تقرير الفريق رفيع المستوى، وثيقة عالم أكثر أمناً: من أولوياتنا المشتركة، 2004
الرابط: un.com
6. موقع دويتشه فيله الألماني، مقال: إصلاح مجلس الأمن، دور أكبر للقارة الأفريقية الرابط: dw.com
7. موقع سويس إنفو، مقال: الموقف الأمريكي من الوثيقة الختامية العالمية، 2006/03/22
الرابط: swissinfo.ch
8. موقع إسلام أون لاين، مقال: محمد جمال عرفة، الأمم المتحدة يأس من الإصلاح 2009/09/28 .
الرابط: islamonline.net
9. خطاب معمر القذافي، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة 64، سبتمبر 2009.
الرابط: doualiycc.com
10. موقع مجلة القانون الدولي، المشروع الفرنسي لتقييد استخدام حق النقض (الفيتو) .
الرابط: doualiycc.com